

السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر

Public policies supporting small and medium enterprises and startups in Algeria

صبرينة طلبية ²		إبتسام علالي ¹ *	
جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، مخبر GMES الجزائر sabrina.tolba@univ-constantine2.dz		جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، مخبر GMES الجزائر ibtissem.allali@univ-constantine2.dz	
تاريخ النشر: 2024/06/01		تاريخ القبول: 2024/04/24	تاريخ الاستلام: 2023/12/06

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر، والنتائج التي أسفرت عنها، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لغرض وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، والمنهج التحليلي الملائم لغرض تحليل السياسات العمومية الداعمة لها بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر دعمت تلك المؤسسات عن طريق إطار تشريعي منظم، وزارات خاصة، هيكل دعم ومرافقة، امتيازات جبائية، بالإضافة إلى سياسة التعليم المقاولاتي، ويعد ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة المستمر في الجزائر أمرا إيجابيا لكن لا بد من التركيز على القطاعات المنتجة، لأنها ستساعد الجزائر على الرفع والتنوع من صادراتها، وبالتالي التخلص من التبعية النفطية.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات ناشئة، سياسات عمومية

تصنيف JEL: M130; M380

Abstract

This study aims to shed light on the public policies that support SMEs and startups in Algeria, and the results that came out of it. To prepare this study, we relied on the descriptive method to describe SMEs and startups, in addition to The analytical approach which appropriate for analyzing the public policies supporting it in Algeria. The study found that Algeria supported these institutions through an organized legislative framework, special ministries, accompaniment structures, and tax concessions, in addition to the entrepreneurial education policy. The number of SMEs and startups is continuing to increase in Algeria, which can be considered a positive thing, but the focus must be on the productive sectors because they will help Algeria increase and diversify its exports, and thus get rid of oil dependency.

Keywords: Small and medium enterprises, startups, public policies

JEL Classification: M130; M380

* المؤلف المرسل.

¹ Ibtissem ALLALI, Constantine2 – Abdelhamid MEHRI University, GMES: Algeria.

² Sabrina TOLBA, Constantine2 – Abdelhamid MEHRI University, GMES: Algeria.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، نظرا لمزاياها المتعددة فهي تساهم في تحسين الإنتاجية والرفع من حجم المعروض السلعي وبالتالي سد احتياجات السوق المحلية من جهة، والتخفيض من فاتورة الاستيراد من جهة أخرى، كما لا ننسى أنها تساهم في التخفيض من معدلات البطالة وخلق مناصب عمل، مما يسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات، تبنت العديد من الدول سياسات وبرامج لدعمها، بهدف تحفيز انشائها وازدهارها، وهذا إدراكا منها لدورها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجزائر وعلى غرار سائر الدول تبنت هي الأخرى سياسات عمومية في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، بهدف تجديد النسيج الاقتصادي، تنويع الصادرات والخروج من فجوة الاقتصاد الريعي، على الرغم من تأخرها في اتخاذ هذه الخطوة، إلا أن الأمر الأهم يبقى تحقيق الأهداف المنشودة من هذه السياسات، ومن هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية والتي تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: ماهي مختلف السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

والذي سنتدرج في الإجابة عليه من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- فيما تتمثل الاختلافات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؟
- ماهي مختلف السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

وقصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأينا اختبار الفرضيات التالية:

- تقوم المؤسسات الناشئة بالضرورة على أفكار إبداعية، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يشترط فيها الإبداع.

- تشكل هيئات المرافقة والدعم المتخصصة أهم سياسات وأدوات الدعم العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لما لها من دور فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، كما تزداد أهمية الدراسة بتغطيتها لأهم السياسات العمومية الداعمة لها في الجزائر، ومختلف النتائج التي أسفرت عنها.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بيان: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، الاختلافات الجوهرية بينها ومختلف السياسات العمومية الداعمة لها في الجزائر.

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لوصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والمنهج التحليلي الملائم لغرض تحليل السياسات العمومية الداعمة لها في الجزائر ومناقشة النتائج التي أسفرت عنها.

1. مقارنة مفاهيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

يرجع الاهتمام المتزايد بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، لما لهذه المؤسسات من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنحاول فيما يلي تناولها بشيء من التفصيل.

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

لقد قدمت العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار التعريف المقدم من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية، والتي عرفت "المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل." وهو تعريف اعتمد بشكل أساسي على معيار عدد العمال (طالب، جعدي، و غزال، 2021، صفحة 204)، أما البنك الدولي فقد عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد

على: معيار عدد العمال، معيار إجمالي الأصول، ومعيار حجم المبيعات السنوية، حيث اعتبر بأن المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 50 عامل، إجمالي أصولها يقل عن 3 ملايين دولار أمريكي، كما يقل حجم مبيعاتها السنوية عن 3 ملايين دولار أمريكي، أما المؤسسة المتوسطة فهي كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 300 عامل، بإجمالي أصول يقل عن 15 مليون دولار أمريكي، وحجم مبيعات يقل عن 15 مليون دولار أمريكي. (بلعميري، 2018، صفحة 300)

أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة والتي تلعب دورا حيويا في خلق الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، فقد عرفت بأنها: "مؤسسة حديثة النشأة، تنطلق من فكرة ريادية أمام احتمالات كبيرة للنمو بسرعة، وعادة ما تكون مرتبطة، ولكن ليس بالضرورة، بمشروعات عالية التقنية لأن منتجها في الغالب عبارة عن برمجيات يمكن انتاجها وإعادة انتاجها بسهولة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنمو" (بللعم و كروش، 2020، صفحة 204)، كما عرفت أيضا بأنها: "مؤسسة ذات إمكانات نمو كبيرة، تعمل على تقديم ابتكارات في حالة من عدم اليقين الشديد تستهدف من خلالها اشباع حاجات أعداد كبيرة من المتعاملين، أو تخلق عن طريقها حاجات جديدة تستطيع من خلالها تدمير السوق السائد وأخذ الريادة فيه" (نوي و دهان، 2020، صفحة 7)، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة الانطلاق، لها إمكانات نمو عالية، تنشط في حالة عدم اليقين الشديد، ولهذا فهي تنطوي على مخاطر كبيرة، عادة ما ترتبط بمشروعات عالية التقنية، إلا أن هذا ليس بالأمر الضروري، فالأهم أن تقوم على فكرة إبداعية تمكنها من أخذ الريادة في السوق الذي تستهدفه.

2.1. الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في بعض الخصائص، لذلك قام العديد من الباحثين باجتهادات لتوضيح الفروقات بينهما، والتي نذكر منها:

الجدول رقم 01: الفرق بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الناشئة.

المعيار	المؤسسة الناشئة	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
الهدف من التأسيس	تقديم أفكار إبداعية وحلول ابتكارية.	لا تقوم على أفكار إبداعية وإنما تنشأ بما يتوافق مع احتياجات السوق المحلية.
التمويل	هذا النوع من المؤسسات يقوم على أفكار إبداعية لذلك لابد للمقاول أن يبحث عن مستثمرين يؤمنون بأفكاره الإبداعية وبأهمية التغيير الذي ستحدثه، وهذا ما جعل هذا النوع من المؤسسات يعاني من قلة وندرة مصادر التمويل نظرا للمخاطر التي ترتبط بها.	يقوم المقاول بتمويل مشروعه إما بواسطة ماله الخاص أو القروض المصرفية أو المنح التي تتيحها مختلف أجهزة الدعم.
مدة المشروع	هي مدة مؤقتة لأن هذا النوع من المؤسسات يفترض به أن ينمو.	هي مدة غير معلومة فبقائها يعتمد على قدرة المقاول على تحقيق الاستقرار والربح.
المخاطرة	بما أنها تعتمد على أفكار إبداعية جديدة فإن النتائج المتوقعة قد تختلف عن النتائج الفعلية عند تجسيد تلك الأفكار ولذلك فهي تنطوي على مخاطر كبيرة.	لا تقوم على أفكار إبداعية وغالبا ما تقوم على أفكار طبقت من قبل وأثبتت نجاحها مسبقا ولذلك فإنها تنطوي على مخاطر أقل.
الاعتماد على التكنولوجيا	تعتمد عادة على التكنولوجيا بشكل كبير، فهي تشبع حاجات السوق بأساليب ذكية وحديثة.	بساطة المعدات والآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.
توفير مناصب عمل	لديها قدرة عالية على توفير مناصب عمل خاصة عند تطور حجمها.	توفير مناصب عمل لكن بنسبة أقل من المؤسسات الناشئة نظرا لإهمال النمو والتوسع.
توليد الإيرادات	قادرة على توليد الإيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها.	توليد الإيرادات بنسبة أقل من المؤسسات الناشئة نظرا لعدم اعتمادها على أفكار إبداعية في أغلب الأحيان،

المصدر: (بشيروزايدي، 2020، صفحة 205)، (زيرق، 2016-2017، الصفحات 11-12)، (عراب و صديقي، 2021، الصفحات 36-37) (رمضاني وبوقرة، 2020، صفحة 279)

2. الإطار التشريعي والمؤسساتي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر

سيطر القطاع العام على الاقتصاد والصناعة في الجزائر من سنة 1962 إلى الثمانينات، وكانت المؤسسات الكبيرة هي السائدة آنذاك، بينما كان نصيب القطاع الخاص ضعيفا في هذا المجال، وهذا راجع بالأساس للسياسة الاقتصادية التي كانت متبعة في تلك الحقبة، لكن منذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تبني اقتصاد السوق، تم التوجه نحو انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسع الاهتمام بالنشاطات التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، وتزامن النمو في القطاع الخاص مع تراجع القطاع العام، بسبب المشاكل التي عانى منها، خاصة مع اتباع سياسات الانفتاح ودخول مختلف السلع والذي نتج عنه منافسة شديدة. (بوقامة بعداش و حمدي باشا، 2006، صفحة 6)

1.2 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تجسد دعم الدولة الجزائرية للمقاولاتية في خطواته الأولى من خلال دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وستتناول فيما يلي أهم المحطات التي مر بها هذا القطاع:

الجدول رقم 02: أهم المحطات التي مر بها هذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مختلف المحطات	الفترات
كان القطاع الخاص يعتبر انتهازيا وطفيليا في هذه الفترة لذلك كان يعول على القطاع العمومي في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ولم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا نموا طفيفا وذلك في بعض الصناعات الخفيفة والبسيطة جدا.	فترة ما بعد الاستقلال إلى 1980
إن الملاحظ في تلك الفترة أن القوانين التي كانت تحكم الاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ركزت على وضع سقف للاستثمار كما أنها وجهته نحو قطاعات معينة دون أخرى على غرار التجارة والخدمات أما الصناعات الخفيفة فقد تم احلالها بالواردات من السلع الاستهلاكية النهائية كالصناعات الغذائية، تحويل البلاستيك، ومواد البناء والنسيج وغيرها، وهذا	فترة من 1980 إلى 1988

ما خلق التبعية في هذا المجال والتي لا زال الاقتصاد الوطني يعاني منها حتى هذا الوقت.	
ركزت القوانين الصادرة في هذه الفترة في مجملها على منح عدة امتيازات نذكر منها: • وضع الاستثمار الخاص على نفس المستوى مع الاستثمار العام على غرار القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والذي أعطى دفعة قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ • وضع مجموعة من الامتيازات والتدابير التشجيعية في متناول المستثمرين؛ • تقديم الضمانات الكفيلة بطمأننة المستثمرين الأجانب؛ • الغاء اجبارية الموافقة المبدئية على الاستثمار والاكتفاء بمجرد تصريح. وفي سنة 1994 تم استحداث وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل مهمتها الأساسية في اعداد الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لضمان الحماية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها وتنويع مجالات نشاطها وترقيتها. تزامنت هذه الإصلاحات مع بداية تطبيق الجزائر للتعديل الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي هدف لتحرير الاقتصاد، غير أنها عادت بنتائج وخيمة منها تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، وفي هذا الصدد تم اعتماد برامج لاحتواء الوضع، منها برنامج المساعدة على انشاء مقاولات صغرى، والذي نفذ سنة 1997، وكذا "صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى" من تمويل عمومي لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة، وساهمت هذه البرامج في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	فترة 1988-2001
تميزت هذه الفترة بـ: • إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وانشاء شبك وحيد ضمن الوكالة وضمن هيكلها اللامركزية يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار من أجل تخفيف وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات؛ • انشاء المجلس الوطني للاستثمار ومن المهام التي كلف بها نذكر: اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها، اقتراح القرارات	فترة 2001 وما بعدها

والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه والحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها؛

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص؛
- تقديم مجموعة من المزايا التي من شأنها تشجيع الاستثمار مثل: الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض وذلك فيما يتعلق بالمقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

بالإضافة إلى هذا أكد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير وكذا في تدخلاتهم الوطنية والدولية على ضرورة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية خاصة بعد القدرات التي أبانت عنها في مختلف الدول، وتوجهت هذه الجهود بإصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي نص على مجموعة من تدابير المساعدة والدعم والتي كان الهدف منها هو:

- تشجيع انشاء مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
 - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع أنظمة جبائية تتلاءم مع طبيعتها وتحسين قدرتها على الحصول على الخدمات المالية التي تلائم احتياجاتها؛
 - وضع إطار تشريعي ملائم لترقية روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ.
- وتضمن القانون انشاء مجموعة من الهياكل وهي:
- مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات التأسيس والاعلام والتوجيه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تم تعديل هذا القانون بواسطة القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهمت هذه القوانين في ترقية المبادرة الفردية إلى حد كبير للنهوض بالنشاط المقاوالاتي في الجزائر.	
---	--

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (بوقامة بعداش وحمدي باشا، 2006، الصفحات 7-8) (بن الشيخ وبن علي، 2019، الصفحات 369-370) (طالي، 2010-2011، الصفحات 142-144-145) (الأمر رقم 03-01، 2001، الصفحات 5-8) (القانون 01-18، 2001، صفحة 7)

نص القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ما يلي: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد إلى 250 شخصا،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز إجمالي حصيلها السنوية مليار دينار جزائري،
- تستوفي معيار الاستقلالية" (القانون 02-17، 2017، صفحة 5).

الجدول رقم 03: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 02-17

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 04 ملايين	بين 200 مليون و 01 مليار

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (القانون 02-17، 2017، صفحة 6)

كما نص القانون على انشاء (القانون 02-17، 2017، صفحة 7):

- وكالة وطنية تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في مجال الانشاء والانماء والديمومة.

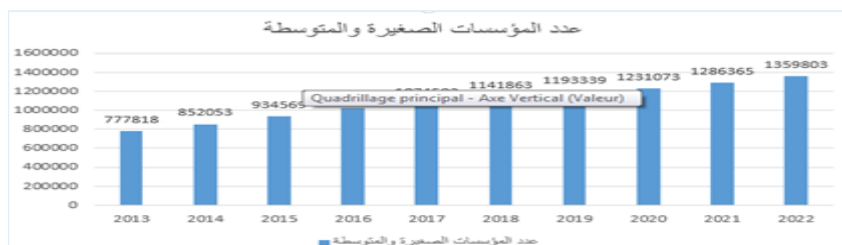
- حساب تخصيص خاص تحت رقم 124-302، عنوانه: "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".
 - انشاء هيكل محلية تابعة للوكالة:
 - مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - مشاتل المؤسسات.
- وتوجت الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من هيئات المرافقة المقاولاتية والتي سنحاول التطرق لها في الجدول الموالي:
- الجدول رقم 04: هيئات المرافقة المقاولاتية.**

النوع	الهيئة
هيئات دعم الانشاء	-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA -الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI -الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC -الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT -وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI
هيئات ضمان القروض للمؤسسات	-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR -صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة -صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار CNAC -صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME
هيئات أخرى	-الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية -المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC DPME

المصدر: من اعداد الباحثتين.

وقد أسفرت السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النتائج التالية:

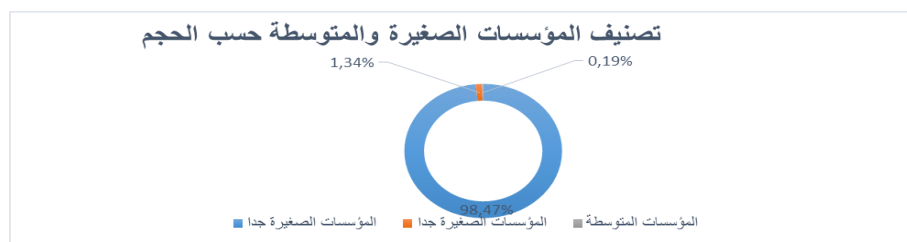
الشكل رقم 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على - (Ministère de l'industrie, 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023) (كروش، 2016، صفحة 333)

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفع عددها تقريبا بمقدار الضعف من سنة 2013 إلى سنة 2022، ففي السنة الأخيرة فحسب تزايدت بمعدل 5.71% بالمقارنة بالسنة الفارطة، وهذا ما يثبت فعالية السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فكلما زاد الدعم المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس ذلك على تزايد عددها.

الشكل رقم 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

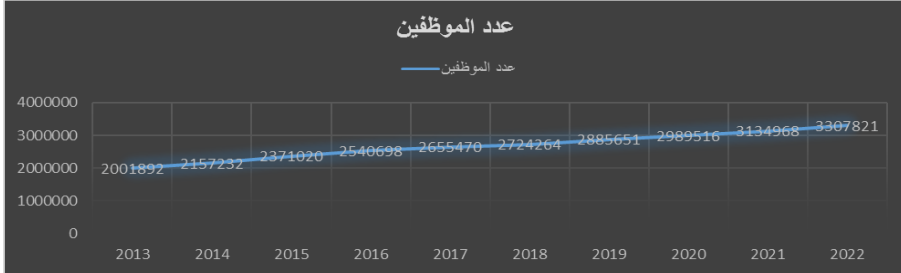


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'Industrie, 2023)

إن النسيج الاقتصادي الجزائري، وعلى غرار العديد من البلدان، لازالت تهيمن عليه الشركات الصغيرة جدا (TPE)، التي تمثل أكثر من 98.47% من مجموع الشركات الجزائرية، وهو ما يفسر الوجود الكبير للشركات الصغيرة جدا في مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (Ministère de l'Industrie, 2023)، وهذا ما يؤكد ضرورة توجه الدولة نحو

تشجيع هذه المؤسسات على التوسع والنمو من أجل الرفع من الإنتاجية وتوفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل.

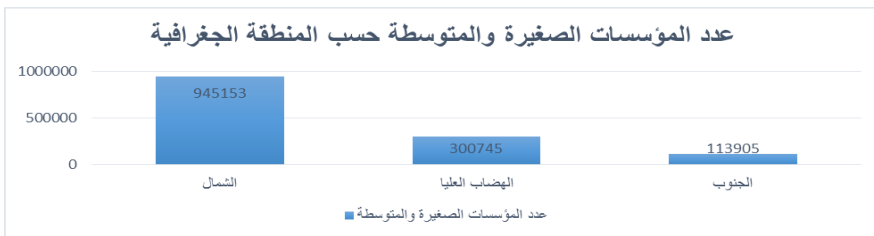
الشكل رقم 03: عدد الأفراد الموظفين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'industrie, 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023)

يتزايد عدد الأفراد الموظفين من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستمرار وهذا نتيجة لتزايد عددها، الأمر الذي يؤكد على فعاليتها في توفير مناصب عمل، وهذا سيسمح بتحسين المستوى المعيشي في الجزائر، غير أنه لو تمكنت هذه المؤسسات من التوسع ومضاعفة حجمها لتمكنت من توفير مناصب عمل بشكل أكبر.

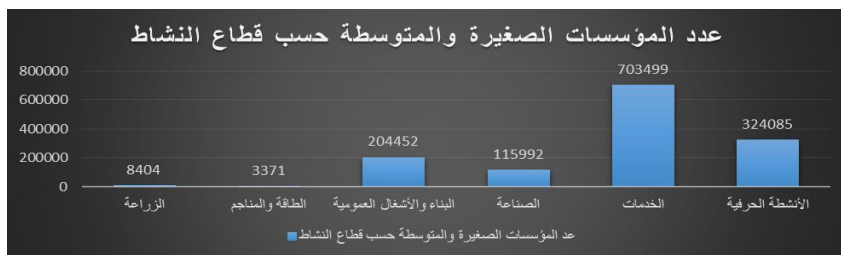
الشكل رقم 04: تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'Industrie, 2023).

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشمالية وذلك بنسبة 69.51% وبنسبة أقل في منطقة الهضاب العليا والجنوب، حيث تتركز بمعدل 22.12% في منطقة الهضاب العليا، وبمعدل 8.38% في منطقة الجنوب، وهذا أمر طبيعي نظرا لتركز السكان في المناطق الشمالية بنسبة كبيرة وبنسب أقل في باقي ربوع الوطن، خاصة مناطق الجنوب.

الشكل رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'Industrie, 2023)

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خدمية، تليها المؤسسات التي تنشط في مجال الحرف، ثم البناء والأشغال العمومية، ثم الصناعة، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة دعم قطاع الصناعة أكثر من طرف الدولة الجزائرية، لأنه القطاع الأمثل القادر على اخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة التبعية النفطية، من خلال تمكين الجزائر من زيادة حجم صادراتها نحو العالم الخارجي وكذا تنويعها، وهو نفس الحال بالنسبة لقطاع الزراعة.

2.2 دعم المؤسسات الناشئة

ظهر الإطار التشريعي الذي ينظم المؤسسات الناشئة في الجزائر بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والمتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وهو ما يعتبر تأخرا كبيرا في مجال دعم هذا النوع من المؤسسات، حيث أوكل لهذه اللجنة التي حدد مقرها في مدينة الجزائر مجموعة من المهام وهي: منح علامة "مؤسسة ناشئة"، منح علامة "مشروع مبتكر"، منح علامة "حاضنة أعمال"، المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة، وقد عرف هذا المرسوم المؤسسات الناشئة كما يلي: "تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري المعايير الآتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
 - يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
 - أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 %، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
 - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
 - يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل. (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، 2020)
- وقامت الدولة الجزائرية باستحداث مجموعة من التدابير في سبيل دعم انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، نذكر منها:
- إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة لضمان تمويل المشاريع بطريقة سلسلة تختلف عن طريقة التمويل التقليدي للبنوك وأيضا من أجل تفادي البيروقراطية الإدارية، والذي شرع في جانفي 2021 في تمويل المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة (دراني، 2022، الصفحات 158-159)
 - استحداث وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.
 - إنشاء مجلس أعلى للابتكار يقوم بتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والامكانات الوطنية للبحث العلمي، وهو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة (مطهري، 2023، صفحة 135)
- كما أقرت جملة من التحفيزات الجبائية لصالح المؤسسات الناشئة من خلال قوانين المالية منذ سنة 2020 إلى سنة 2023، نذكر منها (بحيري و كرفيس، 2023، الصفحات 199-201) التي يمكن أن نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: الامتيازات الجبائية الممنوحة لصالح المؤسسات الناشئة.

القوانين	الامتيازات الجبائية
القانون رقم 19-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020	المؤسسات الناشئة تعفى من الضريبة على أرباح الشركات والرسم القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية
القانون 20-07 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2020	تعفى المؤسسات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط، كما تعفى المؤسسات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة من الضريبة الجزائية الوحيدة، وتعفى المعدات التي تقتنيها المؤسسات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة
القانون رقم 20-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2021	تعفى المؤسسات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة مؤسسة ناشئة، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد، تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بنسبة 5%، التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحملة لعلامة مؤسسة ناشئة والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.
القانون 21-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2022	تعفى المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا من الضريبة الجزائية الوحيدة، لمدة أربع سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة إضافية، في حالة التجديد
القانون 22-24 المتضمن لقانون المالية لسنة 2023	تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30% من مبلغ الدخل أو الربح وفي حدود 200.000.000 دج: نفقات البحث والتطوير داخل المؤسسة ونفقات برامج الابتكار المفتوح من المؤسسات الناشئة، وفي حالة تعلق النفقات بكلا النوعين في آن واحد فلا يمكنها تجاوز مبلغ 200.000.000 دج

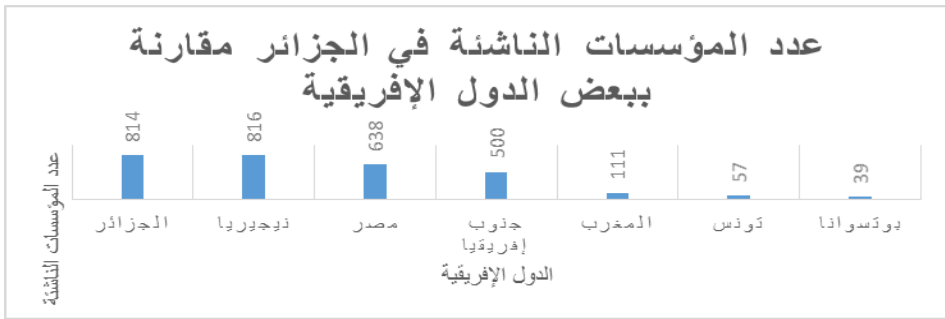
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (القانون 19-14، 2019، صفحة 26) (القانون 20-07،

2020، صفحة 12) (القانون 20-16، 2020، صفحة 34) (القانون 21-16، 2021، صفحة 43) (القانون

22-24، 2022، صفحة 8).

بالإضافة إلى ما سبق دعمت الدولة الجزائرية انشاء المؤسسات الناشئة عن طريق القانون 1275 المتضمن كفايات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، وهو قرار صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 27 ديسمبر 2022، بهدف تعزيز توجه الطلبة الجامعيين نحو انشاء مؤسسات ناشئة، وبالتالي تغيير ذهنية الطالب، من طالب باحث عن عمل، إلى طالب خالق للثروة ومساهم في التنمية المحلية والوطنية، وهذا من شأنه تعزيز مكانة الجامعة كقادرة للتنمية الاقتصادية. (اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وح.أ، صفحة 1).

الشكل رقم 06: عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية سنة 2024.



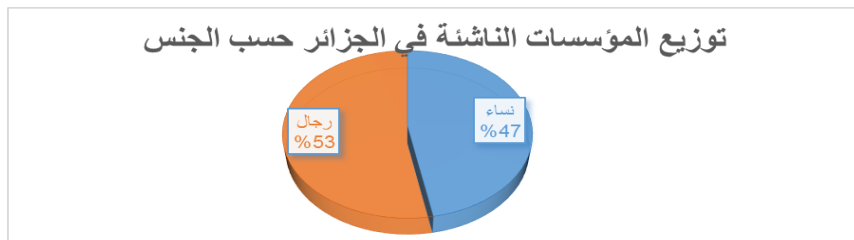
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Startupranking, s.d).

تحتل الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة بعد نيجيريا وذلك ب 814 مؤسسة ناشئة بعد أن كان عددها لا يتجاوز 95 مؤسسة ناشئة سنة 2021، وهو ما يدل على إيجابية السياسات المعتمدة في إطار دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مما يبشر بتزايد عددها في المستقبل أكثر فأكثر.

وقد صرح رئيس الجمهورية في 5 أوت 2023، أن إحدى المؤسسات الناشئة تمكنت بعد 9 أشهر من انشائها فقط، من تصدير ما قيمته 200 مليون دولار. (شرفي، 2023) الأمر الذي يؤكد فعالية الدعم الموجه لصالح هذه الفئة من المؤسسات، كما كشف وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، "ياسين المهدي وليد"، أن 47 % من أصحاب المؤسسات الناشئة نساء، وهذا يدل أن المساواة متواجدة بشكل متساوي بين الذكور والإناث،

وهو أمر جيد، كما أقر بأن هذا يفسر العدد الكبير من الإناث اللواتي يدرسن في تخصصات تقنية في الجامعات، فالجزائر تملك نسبة كبيرة من المهندسات. (سويقات، 2023)

الشكل رقم 07: توزيع المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب الجنس.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (سويقات، 2023).

وقد أعلن موقع Startup Ranking عن ترتيب العشرة مؤسسات ناشئة الأولى في الجزائر لسنة 2023، والتي اختلفت في الخدمات والمنتجات التي تقدمها غير أنها اشتركت في اعتمادها على التكنولوجيا والأفكار المبتكرة، وسنحاول إدراجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: ترتيب العشر مؤسسات الناشئة الأولى في الجزائر.

الترتيب في العالم	الترتيب في الجزائر	SR Score	نشاط المؤسسة	الشركة الناشئة
739	1	65,981	تطبيق يقدم خدمات النقل والتوصيل	YASSIR
743	2	65,961	منصة مخصصة لطلبة الطب للتحضير للامتحانات	Siamois QCM
3847	3	33,613	موقع يوفر فرص العمل من مختلف الشركات العالمية والمحلية في مختلف التخصصات	Global Opportunities
4248	4	30,454	موقع للتسوق في الجزائر	Zawwali
4456	5	28,930	الموقع خاص بتبادل العملات بين الأفراد في الجزائر	Sekoir سكوار
5486	6	24,384	موقع للتسوق أونلاين في الجزائر	Batolis
6845	7	21,870	موقع للتجارة الالكترونية	TalabaStore

8017	8	20,618	منصة سحابية تمكن من إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول لأجهزة Android و Iphone	U3.NET APP Builder Platform
8096	9	20,543	موقع يساعد على إيجاد مدرب لياقة بدنية	Spart
8357	10	20,346	متجر الكتروني يبيع مختلف اللوازم	Mdinjdida

(المصدر: Startupranking, s.d.)

غير أنه للأسف لا توجد إحصائيات كافية عن المؤسسات الناشئة في الجزائر، الأمر الذي يحد من إمكانية الباحثين على تقييم وضع الجزائر العام في هذا المجال، خاصة وأن أهم التقارير الخاصة بالمؤسسات الناشئة في العالم على غرار تقرير مؤشر النظام البيئي العالمي لسنة 2023، وتقرير النظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة لسنة 2023، لم يدرجا أية معلومات عن وضع المؤسسات الناشئة في الجزائر، وهذا ما يوجب على السلطات المعنية ضرورة نشر تقارير مفصلة عن المؤسسات الناشئة في الجزائر، كما هو الوضع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنشر عنها نشرات إحصائية بشكل دوري، من قبل وزارة الصناعة.

إن السياسات العمومية التي ذكرت مسبقا تصب في مجملها في مجال دعم ومرافقة المؤسسات من حيث الانشاء والتمويل، لكنها لم تكن الوحيدة، وإنما اعتمدت الجزائر أيضا على سياسة التعليم المقاولاتي والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين و امدادهم بمختلف المعارف والمهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي، حيث أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تدريس مقياس المقاولاتية في مختلف التخصصات لمساعدة الطلبة على رؤية المقاولاتية كمجال عمل، وعدم التركيز على العمل المأجور فحسب (مراد، 2018، صفحة 418).

3.2. تحليل السياسات العمومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في الجزائر

في البداية كانت الجزائر تعتمد على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل، وهذا ما جعلها رهينة لتقلبات أسعاره العالمية، خاصة بعد الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الوطني في مرات

عديدة، وهنا أدركت الحكومة الضرورة الملحة للتنوع الاقتصادي، فانطلقت في تشجيع المقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة كجزء من هذه الاستراتيجية.

لكن من الملاحظ أن الهدف الأول من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كان اجتماعيا، حيث كان يهدف إلى خلق مناصب عمل وتخفيض معدلات البطالة التي ارتفعت جراء الإصلاحات الاقتصادية، أي أن الجزائر انتهجت سياسات سوق العمل النشطة أو الفعالة، وتوجهت نحو تنشيط جانب الطلب أي تشجيع انشاء المؤسسات (طلبة، 2021، الصفحات 230-231)، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وهذا ما دفعها في هذه المرحلة إلى دعم المبادرة الفردية عن طريق استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي أصبحت تسمى حاليا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ومع تقدم الزمن، بدأ الهدف يتحول بشكل تدريجي إلى هدف اقتصادي، حيث أدركت الحكومة أن تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنوع الاقتصاد، وبالتالي الحد من التبعية النفطية، فقامت ب:

- استحداث إطار قانوني منظم لها، من خلال القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انشاء وزارة خاصة بها وكان ذلك في سنة 2004، تتمثل مهمتها الأساسية في اعداد الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لضمان الحماية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها وتنوع مجالات نشاطها وترقيتها.
- انشاء العديد من هياكل الدعم والمرافقة المقاولاتية، التي وفرت لها خدمات الاستشارة، التكوين، الإيواء، التمويل والعديد من الامتيازات الجبائية على غرار: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI والتي تدعم انشاء المؤسسات،

بالإضافة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار CNAC، صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME التي تضمن القروض للمؤسسات نظرا لعدم توفرها على ضمانات كافية، وفي ذات الإطار تم انشاء هيئات أخرى على غرار: الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والمجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC DPME.

وفي الوقت الحالي، يمكن رؤية تحول واضح نحو دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة، حيث تركز الحكومة على توفير البيئة المناسبة لتطوير الابتكار وتمكين المبادرة الفردية والمشاريع الجديدة من خلال:

- استحداث إطار تشريعي منظم لها ولجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والمتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"
- استحداث وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار يقوم بتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والامكانيات الوطنية للبحث العلمي، وهو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- استحداث صندوق وطني لتمويلها وذلك بموجب القانون 19-14 المتضمن قانون المالية 2020، وهذا من أجل ضمان تمويل المشاريع بطريقة سلسلة تختلف عن طريقة التمويل التقليدي للبنوك وأيضا من أجل تفادي البيروقراطية الإدارية.
- استحداث هيكل مرافقتها على غرار حاضنات الأعمال والمسرعات.
- دعمها عن طريق العديد من التحفيزات الجبائية من خلال قوانين المالية منذ سنة

2020 إلى سنة 2023

يمكن القول أن الجزائر تتبنى استراتيجية شاملة تهدف إلى دعم وتشجيع المقاولاتية والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها، فالملاحظ أن السياسات

التي دعمت بها الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة هي سياسات متكاملة، خاصة وأنها لم تهمل حتى جانب خلق الثقافة المقاولاتية لدى نخبة المجتمع من الطلبة الجامعيين عن طريق سياسة التعليم المقاولاتي، غير أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة في كافة الأصعدة، فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة جدا، وهنا لابد من تشخيص أسباب عزوف هذه المؤسسات عن التوسع، فالتوسع يسمح لها بالرفع من الإنتاج والمساهمة في الناتج الوطني بشكل أكبر، كما أنها تنشط في قطاعات غير منتجة وهذا ما يؤكد وجود حلقة مفقودة فالسياسة التي وضعتها الدولة محكمة غير أن الأهداف لا تتحقق كما ينبغي ولهذا لا يمكن القول أن سياسات دعم المؤسسات في الجزائر فعالة.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن القول أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة في الجزائر يعد من أهم الإجراءات التي ستساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فهذه المؤسسات تلعب دورا محوريا في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، زيادة الصادرات وتحسين التنافسية الاقتصادية، تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحفيز التطور المستدام.

النتائج المتوصل إليها:

- تقوم المؤسسات الناشئة على الابداع والابتكار بالضرورة، وهذا ما يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بها، كما أن لها مدة مؤقتة فقط، وبعدها يفترض بها النمو والتوسع على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- دعمت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق: استحداث إطار قانوني منظم لها، انشاء وزارة خاصة بها تهتم بترويجها وتنويع مجالات نشاطها، الامتيازات الجبائية، والأهم من هذا استحدثت العديد من هياكل الدعم لمرافقتها، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعمت الجزائر المؤسسات الناشئة من خلال: استحداث إطار تشريعي منظم لها، استحداث وزارة خاصة، لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" والتي تعتبر بمثابة جواز سفر يسمح للمؤسسة بالاستفادة من مختلف أشكال الدعم الأخرى، استحداث صندوق وطني لتمويلها، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات جبائية عديدة وكذا توفير العديد من هيئات الدعم والمرافقة التي تضمن استمرارية هذه المؤسسات، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية فيما يخص المؤسسات الناشئة.
- دعمت الجزائر المقاولاتية بشكل عام في الجزائر بواسطة السياسات العمومية السابقة إضافة إلى سياسة التعليم المقاولاتي التي تساعد على اكساب الطلبة، الثقافة المقاولاتية والمعارف والمهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي.
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة المستمر في الجزائر أمر إيجابي، لكن لابد من التركيز على القطاعات المنتجة، لأنها الأداة الأساسية التي ستساعد الجزائر على الرفع والتنوع من صادراتها، وبالتالي التخلص من التبعية النفطية، كما لابد من تشجيع هذه المؤسسات على النمو والتوسع حتى تصبح السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة فعالة.

التوصيات

- ضرورة تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو، لكي ترفع من إنتاجيتها وتتمكن من التقليل من نسب البطالة أكثر فأكثر عن طريق استحداث تحفيزات جبائية لصالح المؤسسات التي ترغب في التوسع، وأيضا استحداث تمويلات تلائم مرحلة النمو.
- ضرورة توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة كقطاع الصناعة عن طريق منح امتيازات جبائية وكذا تخفيض تكلفة الحصول على التمويل لصالح المؤسسات الصناعية.
- ضرورة استمرار الدعم الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من أجل ضمان الازدهار لهذا القطاع في الجزائر.

- ضرورة رقمنة هيئات المرافقة واستعمالها لمختلف الوسائط الرقمية للاقترب أكثر من المقاولين وإنشاء حاضنات أعمال رقمية.
- ضرورة إعداد تقارير دورية تتعلق بالمؤسسات الناشئة، كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى يتسنى لمختلف الباحثين والقائمين على إعداد التقارير العالمية الخاصة بالمؤسسات الناشئة تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال.
- لا بد من تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بكثرة الوثائق المطلوبة وصعوبة الحصول عليها لأن السياسات العمومية التي تنتهجها الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لن تكون بالفعالية المطلوبة إذا لم يتوفر لها مناخ أعمال جيد.

آفاق الدراسة

- دور القرار 1275 المتعلق بشهادة جامعية - مؤسسة ناشئة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- دور التعليم المقاولاتي في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

المراجع

- (s.d.). Consulté le 11 20, 2023, sur Startupranking: <http://www.Startupranking.com>
- Ministère de l'Industrie. (2023). Bulletin d'information Statistique de la PME N°42. Algerie: Ministère de l'Industrie.
- Ministère de l'industrie. (2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023). Bulletin d'information Statistique de la PME N°22-N°24-N°26-N°28-N°30-N°32-N°34-N°36-N°38-N°40-N°42. Algérie: Ministère de l'industrie.
- أسماء بللعماء، و نورالدين كروش. (2020). حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة المؤسسات الناشئة بالجزائر - دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة- حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 204.
- الأمر رقم 03-01. (2001, 08 22). المؤرخ في 20/08/2001. المتعلق بتطوير الاستثمار(47). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- القانون 18-01. (2001, 12 15). المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(77). الجزائر: الجريدة الرسمية.

- القانون 02-17. (11 01, 2017). المؤرخ في 10/01/2017. يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- القانون 14-19. (30 12, 2019). المؤرخ في 11/12/2019. يتضمن قانون المالية لسنة 2020 (81). الجريدة الرسمية.
- القانون 07-20. (4 6, 2020). المؤرخ في 04/06/2020. يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (33). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- القانون 16-20. (31 12, 2020). يتضمن قانون المالية لسنة 2021. المؤرخ في 31/12/2020 (83). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- القانون 16-21. (30 12, 2021). المؤرخ في 30/12/2021. يتضمن قانون المالية لسنة 2022 (100). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- القانون 24-22. (29 12, 2022). المؤرخ في 25/12/2022. يتضمن قانون المالية لسنة 2023 (89). الجزائر: الجريدة الرسمية.
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وح. أ. (بلا تاريخ). آليات إنشاء خلايا العمل والمتابعة. المرسوم التنفيذي رقم 20-254. (21 09, 2020). (55). الجريدة الرسمية.
- خالد طالبي. (2010-2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة: الجزائر-. مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- سمية شهبيناز طالب، شريفة جعدي، و مريم غزال. (2021). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة استطلاعية_. مجلة إلزا للبحوث والدراسات، 6(2).
- سوسن زيرق. (2016-2017). مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.
- عبد الحميد بشير، و حكيم زايدي. (2020). التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات ناشئة -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 3(6)، 205.
- عبد المنعم سويقات. (9 7, 2023). تم الاسترداد من سبق press موقع اخباري جزائري: <https://www.sabqpress.dz>
- عبد الناصر بن الشيخ، و لخضر بن عليّة. (2019). منظومة المقاولاتية في الجزائر. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، 2(7).
- عسري بلعميري. (2018). إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة قانون العمل والتشغيل، 3(2).

- فاطمة الزهراء عراب، و خضرة صديقي. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(1)، 36-37.
- قادة بحيري، و فاطمة الزهراء كريس. (2023). التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 7(1).
- كمال مطهري. (2023). المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة. مجلة إضافات اقتصادية، 7(1).
- صبرينة طلبة. (2021). قراءة في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر للفترة: 2007-2019. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 4(1).
- ليندة دراني. (2022). استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة. مجلة الدراسات القانونية، 8(2).
- محمد الأمين نوي، و محمد دهان. (2020). نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 14(3).
- مروى رمضاني، و كريمة بوقرة. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر - (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 279.
- مريم شرفي. (2023، 8 6). اجراءات جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. تم الاسترداد من تادامسا نيوز: <https://tadamsanews.dz>
- مسيكة بوفامة بعداش، و رابح حمدي باشا. (2006). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. les cahiers du CREAD، 22(76).
- مهدي مراد. (2018). التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. مجلة أبعاد اقتصادية، 8(2)، 418.
- نورالدين كروش. (2016). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية _دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس_. المعيار، 7(2).